

إدارة العائدين من الحرب

أشرنا إلى أن المعركة قديمة، لكون أنها بدأت قبل ٢٧ عاما، أي يوم أن وقع انقلاب الإسلاميين من جماعة حسن عبد الله الترابي في ١٩٨٩. وذاع بيانه عمر حسن البشير.. الليلة كانت دهماء حالكة السواد، وقبل أن يسفر الصباح عن الحقيقة، تأكد خلف الله وكل من يؤمن بقيم الديمقراطية والعدالة، بأنهم مقبلين على سنوات عجاف. وبالفعل كانت مواجبتها مع الانقلابيين في شهرهم الأولى. وقتها، أي يوم وقع الانقلاب، كان خلف الله مديرا لإدارة شؤون العائدين من الحرب في وزارة السلام، التابعة لمجلس الوزراء. ويروى بأنه كان شديد الانفعال بإدارة شؤون هؤلاء العائدين، يبتكر الحلول والمعالجات، لدمجهم في المدنية والسلام، لجهة أن الإدارة ومهمتها تتوافق مع قناعات خلف الله وما يؤمن به. ولكن الانقلابيين كان لهم رأي مخالف، وتقرر نقله من إدارة العائدين من الحرب إلى إدارة التدريب بمجلس الوزراء كأولى حلقات المواجهة.

الصالح العام «أحب إلي»

خمس سنوات قضاها خلف الله في إدارة التدريب بمجلس الوزراء، عانى فيها مضايقات جملة من الذين مكثهم الانقلابيون من المناصب، وتعمدوا تهميش العفيف. وأخيرا وضمن حى الإحالة للصالح العام، أحيل خلف الله مطرودا للصالح العام، بخطاب مقتضب لا أسباب فيه ولا شكر على سنوات الخدمة ولا حقوق. تاركا كرسيه لقادم جديد، مؤهلاته ولاؤه للانقلابيين والجهة الإسلامية القومية. تقبل خلف الله الإحالة للصالح العام فهو كان ينتظرها كقدر محتوم تنبئ عنه معاملة النظام له، حتى أن طرده من الخدمة دون حقوق كان أحب إليه من العمل في الظروف الجديدة التي تسوق البلاد إلى الهاوية. وكثيرا ما كان يقول على طريقتة «أفضل أن نبقى في بيوتنا من المشاركة في هذا التدمير المنظم للخدمة المدنية».

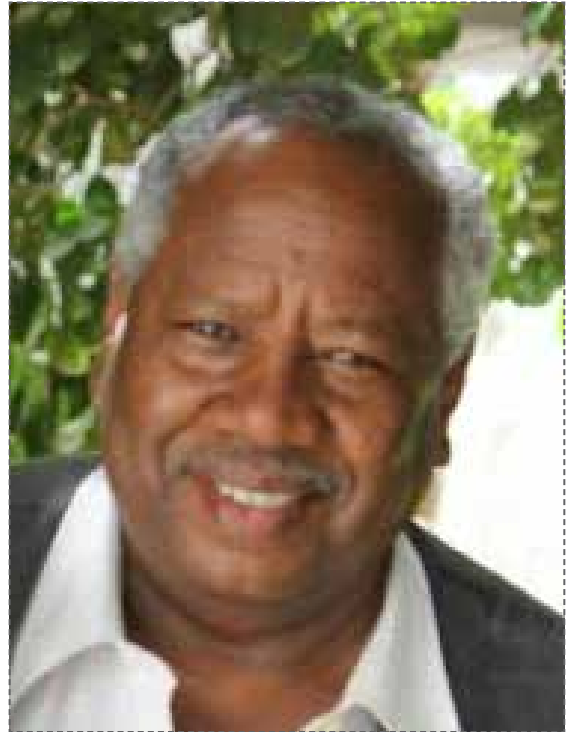
بعيدا عن السياسة

المعركة لم تنتهي بطرد خلف الله من الخدمة، بل في الحقيقة بدأت، وبالذات عندما لم يتخلى خلف الله عن خدمة حقوق الإنسان. وكيف يفعل وهو يعد من أوائل الذين اهتموا بقضية حقوق الإنسان في البلاد. وفرت له خدمته في وزارة السلام وإدارة شؤون العائدين من الحرب قبل ٢٥ سنة فرصة كبيرة للتعرف على أوضاع حقوق الإنسان في السودان. أهله لذلك تخصصه في العلوم الإنسانية وتحديدًا بكالوريوس التخطيط الاجتماعي الذي حصل عليه من جامعة حلوان بالقاهرة في عام ١٩٨١. ولكن إهتمام خلف الله كان منصبا على تدريب وتأهيل مدافعين عن حقوق الإنسان، لحماية حقوق الناس البسطاء، في كافة المجالات. والمفارقة المدهشة تتمثل في أن المهتم الأول في قضية تقويض النظام الدستوري، المفضي للإطاحة بالنظام لا ينتهي إلى

خلف الله

خوف الطفلة من الصامدين

المعركة قديمة، والإيمان بالقضية أكثر قدماً وتجذراً عند خلف الله العفيف.. حق الإنسان في العيش الكريم، وصون كرامته، والعدالة والمساواة وإشاعة الخير والحب والتسامح بين الناس، جوهر ما يؤمن به خلف الله. بإجماع من كلمونا عن سيرة الرجل الشجاع، الذي حبس في زنازين وسجون الأمن لأكثر من تسعة أشهر، لذات الأشياء التي يؤمن بها إيماناً لا يقبل المساومة، سجيناً كمتهم أول في قضية مركز تراكس للتدريب الذي بطشت به أجهزة الأمن وداهمته في ٢٩ فبراير ٢٠١٦، واعتقلت كل من فيه وفي مقدمتهم خلف الله.





خلف الله في سجن الهدى

المعركة القديمة لا تزال مستمرة أذ يواجه خلف الله ورفاقه تهمة تتعلق بتقويض النظام الدستوري والتجسس وتصل عقوبتها الاعدام. أما التهمة الحقيقية فهي التدريب على توثيق انتهاكات حقوق الانسان ورفع وعي الشعب السوداني بحقوقهم كبنى آدميين. خرج خلف الله من سجن الهدى، بعد أن قضى فيه تسعة أشهر ونصف الشهر. لسان حاله يقول لا مناص من الصمود والمواجهة. يؤمن بأن لا شيء يذهب هدرا. وأن الحق سينتصر نصرا أبلجا. يتقوى برفاقه الأقوياء في الحبس، رغم إعتلال صحته جراء ما يلاقي. خلف الله من مواليد مدينة الحوش بالجزيرة. وهو الثالث في الترتيب ضمن أشقائه وشقيقاته. تلقى تعليمه الأولي والمتوسط بالحوش، والثانوي بحتوب، والجامعي بمصر. والدته المقعدة كانت دائمة السؤال عنه. أفراد الأسرة لم يخبروها أن ابنتها في السجن الى أن خرج. زوجته آمنة التجانى. له منها ولدين محمد الخاتم ١٦ سنة ومحمود ١٠ سنوات. قالت زوجته «صحة خلف الله تدهورت كثيرا خلال السجن». طفلاه كانا في غاية القلق على وضع والدهما الذي عاش أوضاعا إنسانية سيئة في حبس سيء. والمعركة مستمرة، طرفها الأول رجل صامد كالصخر اسمه بالكامل خلف الله العفيف مختار. وطرفها الآخر حكام طغاة غاشمون متجبرون. وموعده معهم الصبح. أليس الصبح بقريب؟

سيهلم على أن يحضروا للتحقيق صباح اليوم التالي. إستمرت الاستدعاءات على هذا المنوال لثلاثة أسابيع. وفي صباح يوم ٢٢ مايو ٢٠١٦، استدعوهم لجهاز الأمن. وبعد أن أبقوهم في الانتظار لساعات، دون أي سؤال، ثم حملوهم إلى نيابة أمن الدولة، حيث أودعهم في الحبس دون حتى إخطارهم بأنهم في الطريق إلى الزنزانة. إكتشفوا أمر حبسهم بعد حدوثه. أي بعد أن وجدوا أنفسهم داخل الزنزانة. أما الزنزانة فهي شديدة الضيق، سيئة التهوية، مزدحمة، بلا ماء ولا أي نوع من الخدمات، وقد منعوا عنهم الزيارة. يسمح لهم بالذهاب للحمام مرتين في اليوم، الأولى في السادسة صباحا والثانية في السادسة مساء. أما ما بين ذلك فعليهم أن يأمروا الطبيعة ألا تناديهم، ولكنها كانت تناديهم، وتنادي المصابين منهم بأمراض السكر بالحاح. وفي هذه الحالات تكتسب زجاجات الماء الفارغة أهمية قصوى.

ظل خلف الله وستة من منسوبي مركز تراكس. ومدير منظمة الزرقاء مصطفى آدم في تلك الزنزانة السيئة لمدد متفاوتة، أقصرها ثلاثة أسابيع وأطولها لثلاثة أشهر. خلف الله يعاني من ارتفاع الضغط، ومشاكل في القلب. تعرض لعدد من الوعكات الشديدة. نقل ثلاث مرات إلى مشفى جهاز الأمن تحت حراسة مشددة. ثم بدأ فصل جديد من المعاناة مع خلف الله ورفاقه عندما بدأت إجراءات المحكمة، التي يتعمد فيها جهاز الأمن ونيابته إهانة كرامة خلف الله ورفاقه، إلا أنهم ظلوا يواجهونهم بقوة وجلد.

تنظيم سياسي يطمع في السلطة بطبيعة الحال. ولكن همه الدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية، وإشاعة العدالة والتسامح وفق القيم الإنسانية وتعاليم رب العالمين.

مركز تدريب بالقانون

ظل خلف الله يتردد على أجهزة الأمن، في إستدعاء بعد إستدعاء، بسبب أو دونه، وخاصة بعد توليه تنسيق المشروعات بمركز الخاتم عدلان. غير أن إجراءات الأمن لم تزحزح خلف الله ولا إدارة مركز الخاتم عن رسالتهم. وأخيرا لم تحتمل السلطات رسالة الإستنارة التي تبناها مركز الخاتم عدلان وقررت السلطات إغلاق المركز نهائياً وقد كان. وما كان لخلف الله وعدد من العاملين في مركز الخاتم عدلان بدا من تأسيس مركز تدريب، وهو صاحب خبرة في هذا المجال، وكان مديرا بالمركز القومي للتدريب بمجلس وزراء السودان قبل ٢٠ عاما. وبالفعل حصل خلف الله وزملاؤه على تصديق للمركز بالطرق القانونية. وهو مركز تراكس للتدريب والتنمية البشرية. واختير خلف الله مديرا له. ولكن هل ستركه الأجهزة الأمنية في حاله؟

حبس سيء

في مركز تراكس، كانت المراقبة من الأجهزة الامنية أشد، والأوضاع أكثر سوءا، والإستدعاءات والمضايقات لخلف الله مستمرة، إلا أن الأمر بلغ حد المداهمات، وفي يوم الخميس ٢٦ مارس ٢٠١٥، وأثناء دورة تدريبية على الحاسوب هاجمت قوة مدججة بالسلاح مركز تراكس. وبطريقة مدهامة أوكار الجريمة إنتشر أفراد الأمن في المركز يحملون بنادقهم الآلية، ويتعاملون بصلف. طلبوا من العاملين في المركز والدارسين في الدورة التدريبية تسليم هواتفهم النقالة وأجهزة الحواسيب الخاصة. خلف الله ظل يتردد على مكاتب جهاز الأمن مطالباً بالأجهزة والممتلكات الخاصة بتراكس، والأمن يماطل ويسوف، وتعطل عمل المركز وتعطل التدريب. وبعد أحد عشر شهرا أعادوا له الأجهزة. إلا أنهم عادوا بعد أربعة أيام فقط للمداهمة مرة أخرى، بصورة أعنف. صادروا جميع الأجهزة، مرة أخرى، واعتقلوا كل من كان متواجدا في المركز. مرة أخرى. اقتادوهم مخفورين لمكاتب الأمن. وفي آخر الليل أخلوا

السودان: أزمات عديدة وغياب الحل الشامل



من السياسيين والنشطاء والحقوقيين في السجون والمعتقلات محبوسين في بلاغات كيدية قدمتها ضدّهم نيابة أمن الدولة.

الأوضاع الداخلية:

يعيش حزب المؤتمر الوطني أزمة عنيفة ظلت في اطراد منذ فترة طويلة، لكنها اليوم تقترب من المواجهة السياسية. فحالة الصراع داخل الحزب كانت تأخذ أوجها عديدة أحيانا بين الحرس القديم والطامحين الجدد، وبين الشيوخ والشباب، ثم بين العسكر والمدنيين. وبالرغم من مرور ثلاثة سنوات على إطلاق دعوات لإصلاح الحزب والدولة التي تبناها الحزب الحاكم إلا أن هذه الخطوات الإصلاحية لم تحقق أهدافها المرجوة حتى الآن. مظاهر هذا الصراع كانت واضحة قبل وبعد انتخابات ابريل من العام 2015 التي خسرتها الحكومة وحزبها الحاكم بسبب التصويت الضعيف بالرغم من الاعلان أن عضوية الحزب الحاكم تفوق الست ملايين شخص. والدليل على صحة إستنتاجنا هذا هو إعتراف الرئيس البشير بضعف حزبه حيث قال في أغسطس من العام الماضي في ختام اجتماعات مجالس الشورى أن فترة البناء السابقة ومرحلة الانتخابات كشفت عن ان الحزب ضعيف جدا في القواعد. البشير

وهذه الفرضية يمكن قراءتها بهدوء في تصريحات قياداته السابقة والحالية والتي تقول إن (الأوضاع جيدة وكل شيء تمام) بالرغم من أن البلاد تعاني مشكلات عميقة استحكمت حلقاتها. فهناك الحروب وانعكاساتها ومعالجة الأوضاع الانسانية للاجئين والمشردين داخلها الفارين من جحيم المليشيات وهدير المجزرات وقصف الأنتونوف. وهناك الأوضاع الاقتصادية وتهاوي سعر الجنيه أمام العملات الأجنبية وانفلات السوق وجنونه، وتردي الخدمات الأساسية، (الصحة، التعليم، صحة البيئة، تراجع الزراعة وإهمار الصناعة). أوضاع البلاد لم تتوقف عند هذا الحد بل هناك إنقطاعات متكررة للكهرباء ونقص حاد في مياه الشرب والمراعي بالنسبة للثروة الحيوانية بالاقاليم بالإضافة الي تشري الفساد الذي (يزكم الانوف). تقارير المراجع العام تشير وبوضوح إلى حجم الاعتداء على المال العام والذي فشلت الحكومة في محاربتة. وهناك غياب الحريات كحرية التعبير، وحرية التنظيم، وخصوصا الحريات الصحافية، وحرية عمل منظمات المجتمع المدني. السودان من الدول التي لا تحترم التزاماتها القانونية في احترام وحماية حقوق الانسان. إذ أن هنالك المنات

يواجه النظام الحاكم بالخرطوم حزمة من الأزمات في أكثر من إتجاه منها الحروب، والمعاناة الإنسانية، الأوضاع الداخلية للنظام، الوضع الإقتصادي المتدهور في مجالات الصناعة والزراعة علاوة على الفساد المستشري. سنستعرض خلال هذه المادة، وفي محطات صغيرة، تلك القضايا وتفاعلاتها، وتطورها داخل رحم الحزب الحاكم. كما سنسلط الأضواء على تطورات الأوضاع المحلية والاقليمية والعالمية وقضايا الحريات والاقتصاد.

تلقى حزب المؤتمر الوطني ضربات قوية في الولايات من قبل منسوبيه، رغم إجرائه تعديلات دستورية استباقية. أوردت صحف الثلاثاء الموافق 30 أغسطس خبرا مفاده أن الحزب الحاكم حذر منسوبيه من الخروج على لوائحه أو الممارسات غير الشورية مهددا أن لوائح الحزب قادرة على حسم أي تفلتات وسط العضوية على مستوى المركز والولايات. وأكد نائب رئيس القطاع السياسي عبد الملك البرير أن مؤسسات الحزب في قمة الجاهزية لمعالجة أي مشكلة تنظيمية.

موقف تكتيكي:

تلطيف النظام للعاصفة وقبوله المؤقت بالحوار هو موقف تكتيكي غير استراتيجي.

مضي أكثر من ذلك بقوله: «أخشى أن يصبح مصير المؤتمر الوطني كالاتحاد الاشتراكي ويزول بزوال الحكومة». وأضاف موجهاً حديثه للحضور إذا كنا نعلم على السلطة فالسلطة حدها محدود جدا. والناس قد تصبر بكرة وبعد بكرة، لكن سينفجرون يوماً ما». في هذا الاجتماع الرفيع المستوى أكد البشير أنه سيرسل لجان تفتيش للولايات، للتقصي عن شروع أجهزة حزبه في عملية البناء القاعدي في الفترة المقبلة. وأنه ستم مراجعة الأداء والمحاسبة بعد ستة أشهر. حديث البشير سبقه قطبي المهدي القيادي بالحزب بقوله إن «الإنقاذ دواء فقد صلاحيته». لكن التصريح الخطير كان لأمين حسن عمر الذي قال إن المؤتمر الوطني «حزب في اجازة»، وأنه لم يعد حزباً مبادراً. بل أنه يستقي أفكاره من رئيس الجمهورية. محمد عبد الله الشيخ أحد قياداته وصف المؤتمر الوطني بأنه حزب «محنت». فإذا كانت هذه آراء قادة الحزب الحاكم في حزبهم فماذا يكون رأي المعارضة؟

تململ الولايات:

وقبل أن نشرح تلك الأزمات لابد لنا أن نقف على طبيعة الصراع المكتوم الذي خرج إلى العلن داخل دهايز المؤتمر الوطني بكل من ولايات نهر النيل والجزيرة والبحر الأحمر. أطاحت الصراعات في الأولي بوالي الولاية وأطاحت في الأخيرة بوزير الرعاية الاجتماعية. أما في الجزيرة فما زال الصراع يتصاعد بشكل يومي. المواجهات اليومية بين الجهازين التنفيذي والتشريعي أصابت الجهاز الإداري بالدولة بالعجز والشلل التام. ونعتقد أن الخلل الأساسي هو الطبيعة الاستبدادية والشمولية للنظام الذي يريد أن يفرض سيطرة كاملة على جميع المستويات الاتحادية والولائية. وهذا الاتجاه يؤكد الرؤية القائلة إن حديث



الحكومة عن الفيدرالية «شعارات ساكت». وأن الحكومة تخطط للقبضة الحديدية على الأوضاع بالولايات من خلال أجسام وشخصيات ضعيفة. التعديلات الدستورية التي أجريت كانت تعبيراً صادقاً للحكومة التي ضاقت بالحراك السياسي بالولايات. فالحكومة وبطريقة ماهرة دمغت ذلك الحراك السياسي بأنه صراع قبلي. وربطت ما بين ما يحدث في بعض مناطق دارفور من مواجهات وصراعات قبلية طاحنة وبين صراعات الحزب الداخلية. واتخذت من ذلك ذريعة لسحب سلطة انتخاب الولاية من أهل الولايات. انتخاب الولاية يعتبر ركناً هاماً من أركان النظام الفيدرالي. التعديلات الدستورية وضعت هذه السلطة في يد الرئيس. وحال قيام أي مجلس تشريعي لمباشرة صلاحياته في محاسبة الوالي والجهاز التنفيذي فإنه سيتم اتهامه بالتمرد والخروج عن الطاعة. وتتحرك قيادة الحزب لمحاسبة النواب أو إصدار التعليمات لهم. ونعتبر أن صراع المناطق الثلاث هو صورة مصغرة لحالات التملل الواسعة ورفض لفكرة تعيين الولاية التي تعتبر «ردة كبرى» عن الفيدرالية. هناك لجان محاسبة بالخرطوم تستدعي قيادات الحزب بالأقاليم لمحاسبتهم بالمركز لآخاماد أي نشاط سياسي. وهذا الاجراء يمكن أن يخمد ذلك الحراك الي حين ولكن سرعان ما تعود دائرة الرفض لتلك السياسيات الخاطئة وقبضة المركز الحديدية.

الخلافات في الجزيرة:

ولكي نرى الصورة بشكل أوضح نستعرض معاً طبيعة الصراع داخل المؤتمر الوطني بالجزيرة. ظل الصراع يتجدد مع قدوم أي والٍ جديد. وعند تعيين محمد الطاهر إيلا والياً للجزيرة بدأ الخلاف يظهر على السطح بعد مرور شهر واحد من تسلمه قيادة الولاية. أنشئ كيان يحمل اسم أهل الفرقة يضم بعض القيادات التشريعية والسياسية في الحكومتين اللتين سبقتا حكومة إيلا. انتقل الصراع الي المجلس التشريعي بالولاية الذي يضم في عضويته 85% من المؤتمر الوطني. بدأ الخلاف حول الترشيحات للمجلس الوطني في الانتخابات الماضية في عهد الوالي السابق الدكتور محمد يوسف. أدى ذلك

إلى استقالة 90 عضواً من قيادات الوطني بالمحليات ليقتودوا الانتخابات كمستقلين. فهم اتهموا حكومة محمد يوسف بأنها عمدت لأقصائهم واختيار نواب موالين له. وأنه أقصي بعضهم من رئاسة اللجان بالمجلس.

التشريعي: يعود تاريخ الخلافات بتشريعي الجزيرة منذ إبريل الماضي وذلك عند بداية الدورة الثانية لتشريعي الولاية حيث قدم والي الجزيرة خطاب حكومته وخططه في المراحل القادمة. وحسب جدول أعمال المجلس كان من المحدد أن يتداول المجلس خطاب الوالي في اليوم التالي لتقديم الخطاب. إلا أن بعض أعضاء المجلس رفضوا تداول خطاب الوالي باعتبار أن الوالي قد ارتكب مخالفات دستورية بإنشائهم أجساماً موازية. وأن المجلس كون لجنة من عشرة أعضاء لحصر تجاوزات الوالي إستناداً على المادة 54 من لائحة تنظيم أعمال المجلس. وسربت بعض المعلومات إلى الصحف بأن تشريعي الجزيرة سوف يستدعي الوالي ويحجب الثقة منه. تلك الأخبار تم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي الأمر الذي جعل المجموعة المساندة للوالي تنظم مسيرة أطلقت عليها مسيرة (نصرة وتأييد) للوالي. خرجت المسيرة ظهر الجمعة 16 إبريل من عدة مساجد بمدينة مدني حيث خاطبها الوالي. وقبل طي هذه الصفحة إندلج خلاف آخرين الهيئة البرلمانية لنواب المؤتمر الوطني بالجزيرة وبين الجهاز التشريعي والتنفيذي. فقد أسقط المجلس قانون صندوق التنمية وهو من القوانين التي اعتبرها المجلس أحد الأجسام الموازية. ويُعد هذا أول قانون يسقط داخل قبة تشريعي الجزيرة.

ومرة أخرى تجدد الخلاف ولكن هذه المرة بين الجهاز التشريعي والجهاز السياسي بالولاية على خلفية إعلان قيادة المجلس إنعقاد دورة طارئة بناء على طلب تقدم به 44 عضواً، حسب المادة 16 الفقرة 3 من لائحة المجلس، لدعوة المجلس للانعقاد لمناقشة تقارير غرفة طوارئ السيول والموقف الصحي وإجراءات حج هذا العام. أصدر نائب رئيس المؤتمر الوطني خطاباً بتاريخ 16/8/2016 معنوناً إلى رئيس مجلس تشريعي الجزيرة وعضو المكتب القيادي



هبة الرب)، أحد أنبياء القبيلة في أربعينيات القرن التاسع عشر (1840 - 1906). تقول الأسطورة التي تعتقد بها القبيلة اعتقاداً جازماً، أن نوندينق كان حكيماً له اتصال مباشر مع السماء. وقد ظهر ذلك من خلال سلسلة من النبوءات التي قالها في ترانيم يرددتها النوير تحقق معظمها. وفي مقدمة نبوءاته دخول المسيحية في جنوب السودان كديانة جديدة ستحل محل الديانات القديمة. وظهور د. قرنق وموته على سفح الجبل. وواحدة من أساطيره أن مشار سيحكم الجنوب.

حرية الصحافة:

ازدادت خلال الفترة الماضية حالات التعدي على حرية التعبير وحرية الصحافة والصحفيين. تمثل في وتيرة الهجوم اللفظي على الصحفيين والتنكيل بهم. يأتي الهجوم على الصحافة من قبل جهات حكومية عديدة في الجهاز التنفيذي والتشريعي لإدعاءات أن الصحافة تحرض ضد القوات المسلحة. وأنها لسان حال للمعارضة. يستمر جهاز الأمن في مصادرة الصحف وإيقافها الي أجل غير مسعي بما في ذلك الصحافة الرياضية. بينما سجلت مؤشرات البلاغات الكيدية والمحاكمات الجائرة بحق الصحفيين أعلي معدلاتها. بالإضافة لجهاز الأمن يشارك مجلس الصحافة والمطبوعات في التعدي على حرية التعبير وذلك من خلال تعليق صدور خمسة صحف بحجة توفيق اوضاعها الخاصة بسداد رسوم الترخيص السنوية البالغة (26) ألف جنيه. ومؤخراً أصدر جهاز الأمن تعميماً شفافياً لرؤساء تحرير الصحف منع بموجبه تداول أي خبر يتعلق بارتفاع قيمة الدولار أو هبوط الجنيه السوداني؛ وعدم الإشارة إلى ذلك بأي صيغة في مقال.

حتى من هدف الهبوط الناعم للنظام. فقد توارى الحديث عن مخرجات الحوار الوطني ليصير حديثاً عن توسيع قاعدة المشاركة السياسية. وبالمقابل ينشغل المجتمع الدولي بموضوع الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، وأهمية دور السودان في وقفها. فالأولوية بالنسبة للإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ينصب في وقف الهجرة غير الشرعية من وعبر السودان. أما التغيير السياسي وإصلاح الحوكمة بالسودان فتراجع بقوة. يبدو أن موضوع الهجرة بدل موازين القوة بين المجتمع الدولي والحكومة في مصلحة الحكومة. فالآن حاجة المجتمع الدولي للحكومة أكثر من حاجة الحكومة للمجتمع الدولي.

جنوب السودان:

القضية الثانية والمهمة التي نلاحظها هي دخول الحكومة في لعبة سياسية مع دولة جنوب السودان. استقبلت الخرطوم النائب الأول لرئيس جمهورية الجنوب تعبان دينق المنشق عن زعيم المعارضة الجنوبية د. ريبك مشار. الاستنتاجات تقول ان الحكومة تريد معرفة اتجاه الرياح الي أين تمضي من خلال التلاعب بورقتي تعبان و د. مشار. من المعلوم أن الاثنين (د. مشار وتعبان) انشقا من الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة الدكتور جون قرنق في العام 1997. وأبرما مع الخرطوم اتفاقية الخرطوم للسلام. وقدما خلال تلك الفترة معلومات استخباراتية مفيدة للخرطوم لكنهما سرعان ما عادا الي قرنق حيث عاد تعبان أولاً ومن ثم لحق به دكتور مشار. الخرطوم تريد كما قلنا قياس قدرة تعبان علي شق المقاتلين من د. مشار، ومدى انحياز السياسيين، ومن خلفهما قبيلة النوير، إليه. وفي هذا نري أن تعبان نجح في استمالة عدد من السياسيين بمنحهم وظائف سياسية، كما أنه يمضي في استمالة كبار الجنرالات بقوات المعارضة. فمشار الذي كان يتعالم بالخرطوم لم يفصح عن استراتيجيته السياسية. صحيح أن د. مشار مقارنة بتعبان يعتبر سياسي متمرس وتسنده خبرة سياسية وخبرات أكاديمية رفيعة. ويسنده أيضاً الموروث الروحي والأسطورة الشعبية الخاصة بنبوءات نوندينق (أي

يطلب منه عدم عقد أية دورة طارئة خلال عطلة المجلس وتوجيه النواب بالتحرك إلى دوائرهم لمناخلة آثار السيول والأمطار وذلك وفق توجيهات الحزب بالمركز. هذا الأمر لم يرق لرئيس المجلس فتجاهل طلب نائب رئيس المؤتمر الوطني ليعقد تشريعي الجزيرة أول جلسة في الدورة الطارئة يوم الأربعاء 8/24 لوزير الصحة والشئون الاجتماعية لتقديم تقاريرهما أمام المجلس إلا أنهما قدما إعتذارهما كتابةً.

البحر الأحمر:

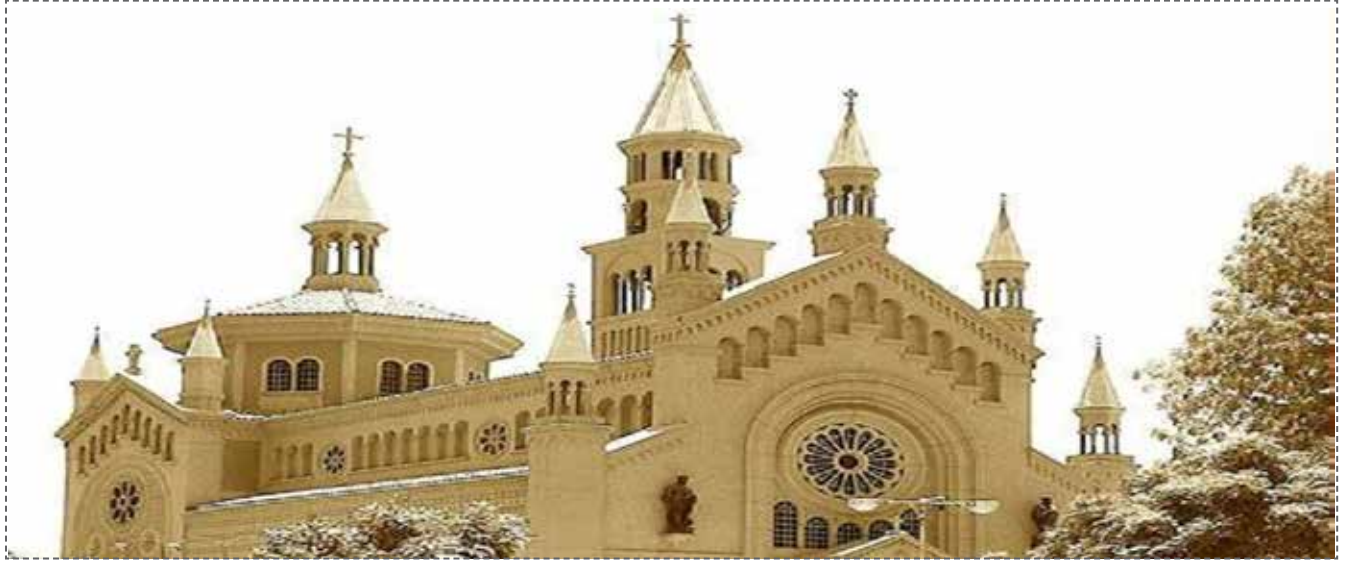
انفجار الأوضاع السياسية في ولاية البحر الأحمر مضت إلى تصعيد أكثر من نظيرتها ولاية الجزيرة. عزل المجلس التشريعي في الولاية الدكتور محمد بابكر بريمة وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية والإعلام. تعود تفاصيل المشكلة إلى أن المجلس التشريعي إستجوب دكتور بريمة في جلسة طارئة أضطر فيها إلى قطع إجازته. غير أن المركز، وبعد تحقيقات مطولة بالخرطوم، توصل إلى تسوية ترضي الطرفين. نقل الوزير إلى ولاية أخرى. وعُين في مكانه شخص آخر، هو رئيس مجلس شورى الحركة الاسلامية بولاية القضارف عثمان محمد علي.

الأوضاع العالمية:

يلاحظ في الفترة الاخيرة تراجع الاهتمام العالمي بأزمات السودان مقارنة بالسابق. يحدث هذا بالرغم من انفجار الحرب مرة اخري في جنوب كردفان والنيل الأزرق في العام 2011 ، وتوسع فظائعها. وبالرغم من قتل المتظاهرين السلميين بالرصاص الحي في شوارع الخرطوم في العام 2013 ، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة. لم تحرك كل تلك الأحداث الجسيمة المجتمع الدولي إلا من إصدار أصوات خافتة. فمثلاً أصدر مجلس السلم والأمن الافريقي القرار (٥٤٦) /2014 والقرار (٢٠٤٦) 2015. كذلك أصدر كل من الاتحاد الأوروبي و بيانين في العام 2015. دعت تلك القرارات والبيانات الي إنهاء الحروب ومعالجة كوارثها الانسانية، وإغاثة المتضررين والغاء القوانين المقيدة للحريات. الغريب أن رد النظام على تلك القرارات والمناشدة الدولية هي المزيد من التراجع في مجال الحريات والحقوق، والمزيد من التصلب في مفاوضات السلام. والتراجع

المسيحيون السودانيون..

مواصلة حملات القمع والتضييق...!
قرارات إدارية بإزالة وهدم 25 كنيسة بولاية الخرطوم



(٨) منه التي تنص على أن حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة، ولا يجوز تعريض أحد لإجراءات تقيد ممارسة هذه الحريات، مع مراعاة القانون والنظام العام). صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في ١٨ فبراير ١٩٨٦. ويضيف مرجان، في بيان بخصوص القضية، بعد تلك الإنذارات قام هو ومعه فريق من المحامين بتقديم طلب لأخذ صورة من قرار الإزالة رقم (2016م/214). إلا أن مدير عام مصلحة الأراضي رفض طلبنا. فأردفنا ذلك بطلبين آخرين لوزير التخطيط والتنمية العمرانية. الأول طلب وقف تنفيذ قرار مدير عام مصلحة الأراضي المشار إليه. والثاني تظلم ضد قرار الإزالة. أوضحنا لهؤلاء المسؤولين أن هذه الكنائس حيازات قديمة منذ الأعوام 1976، 1987، 1992. أي قبل

لم يصدر قرار بوقف التنفيذ. ويضيف بأنه في الغالب لن يخرج قرار المحكمة عن ثلاث سيناريوهات: إما قبول الطعن، أو رفض الطعن، أو تقرر الحق (أي منح تعويض). ويقول إن المادة 6 من الدستور الانتقالي لسنة 2005، تؤكد على حرية الدين والمعتقد وامتلاك دور ممارسة العبادة. ويقول المحامي دمياس مرجان أنهم في حال صدور قرار مخالف، سيلجؤون لمحكمة الطعون الإدارية، دائرة الطعون. وفي حال جاء قرارها مجاناً للصواب سيناهضون قرارها لدى المحكمة العليا، دائرة الطعون الإدارية. ثم دائرة المراجعة. وستتوج الطعون بالمحكمة الدستورية. وأخيراً بعد إستنفاد وسائل التظلم الداخلية يمكن تقييد مراسلة لدي المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لمخالفة نص المادة

يعاني المسيحيون السودانيون من تمييز على أساس الدين. فهم محرومون من ممارسة شعائرهم بحرية، وبناء دور العبادة فيما تستمر الحملات ضدهم. وآخر هذه الحملات القرار الصادر من مصلحة الأراضي بولاية الخرطوم بإزالة 25 كنيسة في محلية شرق النيل، في انتهاك واضح لحقوقهم الدستورية. وتعتبر هذه الكنائس مهمة للمسيحيين الذين يسكن بعضهم بعيداً عن وسط الخرطوم. ويشمل قرار الإزالة ثمانية طوائف مسيحية مهددة بالحرمان من أداء شعائرها الدينية.

إزالة في إي لحظة:

يقول عضو هيئة الدفاع للطعن في القرار الإداري المحامي أحمد صبير أنهم تقدموا بطلب بطلان القرار الإداري. وأن الإجراءات قيد الدراسة في حين ان الكنائس معرضة للإزالة في إي لحظة لأنه



ولكن خروج الجنوبيين من تلك المناطق جعلها محل أطماع لبعض الجهات نسبة لارتفاع قيمة الأراضي. لذا يريدون إزالة هذه الكنائس وتحويل أراضيها لاستثمارات. وتطرق الي أن الحكومة توقفت عن منح أي تصديق جديد لبناء كنائس في السودان. ويعد هذا مخالفة صريحة للدستور والقانون وسنقاوم هذا عبر الطعون الدستورية.

الهدم واردة:

ويقول الناشط في مجال الحريات الدينية آدم يعقوب أن الحكومة السودانية لديها سجل كبير من الانتهاكات القائمة على أساس العرق والدين أو اللون. هذا الأمر تصاعد منذ انفصال جنوب السودان حيث تتجاهل الحكومة وجود مسيحيين آخرين غير الجنوبيين. وأعلن يعقوب تخوفه من أن تقوم السلطات بهدم الكنائس بالقوة الجبرية. وهذا سيزيد من الانقسام والتشدد المجتمعي والديني. خاصة أن هناك تجارب لهدم كنائس من قبل مثل كنيسة العزبة ومباني الكنيسة الأسقفية بالحاج يوسف. وحض المجتمع السوداني علي الدفاع عن تنوعه وعن حرية الأديان والمعتقد لإرساء الحقوق والحريات .

المكتب. وأضاف بأنهم يوم تسلموا القرار في الثاني من فبراير الجاري تظلموا لدى الوزير فرفض تظلمهم، وسبقه رفض مدير عام مصلحة الأراضي. وقال الأمين العام لمجلس الكنائس السوداني كوري الرملي: "إن إعلان الحكومة السودانية بأنها لن تسمح بإصدار تصاريح بناء الكنائس أصابه بالدهشة". وتابع الرملي: "نريد من الحكومة أن تمنحنا مكانا نبي فيه كنيسة جديدة. نحن مواطنون والدستور ينص على حرية المعتقد وحرية العبادة. نحن نطالب بحقوقنا الدستورية".

طعن قانوني:

ويقول المحامي أحمد صبير أنهم يعدون لطعن إداري سيقدم للمحكمة بعدم قانونية قرارات الإزالة. وفي حال رفض هذا الطلب سيتقدمون بطعن دستوري لبطلان هذه القرارات التي تخالف القانون والدستور. وأضاف صبير أن هناك حملة واسعة للتضيق على المسيحيين. ويأتي قرار ازالة هذا العدد الكبير من الكنائس لتأكيد هذه الحملة وان هذه الكنائس متواجدة في تلك الأراضي منذ السبعينات والثمانينيات.

التخطيط. وهذه الحيازات حقوق يحميها القانون".

يوضح مرجان، "عندما جاء التخطيط في منطقة شرق النيل كُوِّنت لجان تخطيط. منحت هذه اللجان قطع أراضي سكنية ومرافق عامة من أسواق وميادين ومساجد. ولكنها تَعَمَّدت عدم تخصيص قطع للكنائس. وحرمت غالبية الكنائس من الحصول على مستندات رسمية وتركتها على حالتها، ليتم لاحقاً اعتبارها متعدية على ميادين وأراضي تخص مواطنين، رغم أن التخطيط جاء لاحقاً للحق (حيازة الكنائس).

ويكشف مرجان أن الوزير رفض التظلم وأيد قرار مدير مصلحة الأراضي. ورفض كذلك طلب وقف التنفيذ مع التوجيه باستمرار عملية تنفيذ قرار الإزالة.

ويشير مرجان «أثناء مباشرتنا للإجراءات القانونية اللازمة فيما يتعلق بالكنائس الثلاث المهددة بالإزالة ببحري وشرق النيل، علمنا مجدداً بوجود إنذارين آخرين بإزالة كنيستي بانتيو بجبل أولياء وكنيسة سوبا. وأرسل إعلان لكنيسة جبل أولياء باسم إبرام جون وهو الأب الراعي والمسؤول منها. أما كنيسة سوبا فقد تم إعلانها شفاهة بواسطة بعض أعضاء اللجنة الشعبية للحي. فقد أخطر هؤلاء إدارة الكنيسة بأن هناك قرار بإزالة الكنيسة وعليه يجب إخلاءها. يقول مرجان انهم لن يتعاملوا مع القرار الشفاهي. لذا قدموا طلباً لإكمال إجراءات حيازة الكنيسة. ولكن رفض مكتب أراضي (الخرطوم جنوب) الطلب. معللا الرفض بعدم وجود حيازة باسم الكنيسة في دفاتر التخصيص. مع العلم أن إدارة الكنيسة باشرت الإجراءات عدة مرات أمام الموظف المختص وكانت تسير بأفضل ما تكون. الشاهد الآن لا يوجد ملف ولا يوجد اسم للكنيسة لدى

الكنيسة الإنجيلية المشيخية تشهد يوماً دامياً

الي وضع حد لتدخل إدارة الكنائس بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف في شؤون الكنيسة المشيخية. وإبطال تعين اللجان التي وصفها بغير الدستورية. ولفقت إلى أن الأوضاع وصلت حد القتل، وانهم متمسكين بتنفيذ قرارات محكمة الطعون الإدارية العليا القاضية بإبطال أعمال اللجان التي تساندها الوزارة.

وشهدت المدرسة الإنجيلية بأمر درمان يوم أمس، تأيين القيادي بالكنيسة القليل يونان. حضر التأيين القائم بالأعمال الأمريكي ستيفن كوتيسيس، الذي أكد أن المدرسة الإنجيلية تتبع للإرسالية الأمريكية منذ العام 1924م. وأنه حضر لتعزية الكنيسة وأسرة القليل.

وأفاد رئيس السنودس عبد الرحيم نالو بأنهم يتبعون تعاليم المسيح التي تنبذ كل أشكال العنف. وأكد مواصلة الاعتصام بالمدرسة حتى حل المشكلة من جذورها.

شرباناً رئيسياً مما أدى إلى نزف حاد ليلقى حتفه بمستشفى أمدرمان، في تمام الساعة السادسة مساءً.

أفاد الدكتور جمعة كندة المقرب من الكنيسة الإنجيلية أن فئة من شباب الكنيسة لم يسمها وقعت عقوداً غير قانونية مع مستثمر تخول له تحويل الإنجيلية إلى قطعة استثمارية لمدة (25) عاماً. وأن الأحداث تطورت عندما حاول المستثمر الاستيلاء على المدرسة بالقوة. لكن شباب الكنيسة قاوموا ذلك ودخلوا في اعتصام لمدة أسبوعين داخل الكنيسة. ومضى قائلاً إن ما يحدث للمسيحيين في السودان هو نتاج للسياسات الخاطئة من قبل الحكومة، مطالباً بتطبيق القوانين التي وضعتها الدولة بنفسها ومن ضمنها حرية ممارسة وإعتناق الأديان المضمنة في الدستور. كما حث المجتمع الدولي أن يضع قضية الحريات الدينية وحقوق المسيحيين في السودان كأولوية.

ودعت قيادة الكنيسة الإنجيلية الدولة

الخرطوم - 4 أبريل 2017
قُتل يونان عبد الله كمبو، أحد قيادات الكنيسة الإنجيلية المشيخية في السودان، بعد تلقيه طعنة بمديّة. فيما أصيب أيوب كمامة بجراح خطيرة في يده وصدره، أثناء محاولته القبض على القاتل، نُقل على أثرها إلى المستشفى. وأوقفت قوات الشرطة 13 شخصاً من المعتصمين في الكنيسة.

وذكر شاهد فضّل حجب هويته «أن قوة من الشرطة داهمت المدرسة الإنجيلية، واعتدت بعنف على المصلين والمعتصمين وأوقفت 13 من الرجال المتواجدين نقلتهم لاحقاً إلى قسم شرطة الأوسط بأمدرمان. وبعدها مباشرة أتت مجموعة أخرى بصحبة المستثمر. حاول رجال الشرطة دخول الكنيسة بالقوة. إلا أن النسوة المعتصمات نجحن في منعهم الدخول. حينها قفز أحد عناصر المجموعة الأمنية من على سور المدرسة شاهراً سكيناً في وجه المتواجدين. برز له يونان محاولاً حماية الآخرين منه، فطعن المهاجم في فخذه اليمنى قاطعاً

سجين يلقي حتفه تحت التعذيب

الإجراءات القانونية.

وأشار المصدر إلى أن إدارتي شرطة النظام العام والسجون تبادلتا الاتهامات بالتورط في تعذيب النزير مما أدى الي وفاته نتيجة للضرب الذي تعرض له.

لكن مسؤولاً في إدارة سجن نيالا نفي بشدة تعرض النزير للتعذيب. وأكد أن القليل لم يتعرض للضرب داخل السجن، لكنه لم يستطع أن يعطي تفسيراً لأسباب الوفاة.

الدفع.

وأفاد المصدر أن القليل تعرض للضرب قبل إيداعه السجن مما أدى لتدهور حالته الصحية ووفاته ليلاً. وأضاف «سبب الوفاة، حسب تقرير التشريح الطبي الصادر عن المستشفى التركي بنيالا، هو تمزق حاد في الكليتين بسبب الضرب بألة صلبة بالإضافة الي وجود كدمات في الرأس». وأوضح أن ذوي القليل رفضوا استلام الجثمان إلا بعد إجراء تشريح ومعرفة أسباب وفاته وإتخاذ

نيالا- 30 مارس 2017

لقى النزير (م. أ. س) البالغ عمره 29 سنة مصرعه بسجن نيالا بولاية جنوب دارفور، وسط أنباء عن تعرضه للتعذيب، لكن إدارة السجن نفت ذلك. وقال مصدر مسؤول بالولاية ان النزير الذي لقي حتفه يوم الثلاثاء، وصل السجن قبل ثلاثة أيام بعد صدور حكم بإدانته في محكمة النظام العام بنيالا تحت المادة 169 المتعلقة بتعاطي الخمر، وعاقبته بالجلد والسجن لعدم

محتجين سلميين يتعرضون للضرب من عناصر تتبع للأمن بصوارة

3/أبريل 2017

تعرض محتجون في قرية صوارة بالولاية الشمالية للضرب العنيف من قبل عناصر يتبعون لجهاز الأمن، في الثالثة من صباح اليوم الإثنين (3 أبريل). أدى الاعتداء إلى إصابة محمد داؤود بدر (كنون) بإصابات بالغة، أدت لتحويله مستشفى عبري لتلقي العلاج. تعود تفاصيل الحادث عندما شرع أفراد يتبعون للأمن ومعهم بعض العمال في محاولة لتوصيل الكهرباء لمصنع الشركة الدولية للتعدين ليلاً بعد قطع التيار الكهربائي. لكن تنبه فريق المراقبة من أبناء القرية لهذه المحاولة وتصدوا لها احتجاجاً. فما كان من

قوات الأمن الا الاعتداء على المواطنين المحتجين بالضرب المبرح. إعتذر مدير الوحدة الإدارية في عبري للمواطنين عن ممارسات القوات الأمنية، مفيداً بأن هنالك بلاغ تم فتحه ضد مدير جهاز الأمن في الوحدة الإدارية ومن المتوقع أن يتم سحب الحصانة وتقديمه للمحاكمة. ولكن الأهالي رفضوا الإعتذار. مؤكدين بأنهم غير مستعدين لسماع أي كلمة قبل اغلاق مصنع صوارده الذي يستخدم مادة السيانيد والمواد الكيميائية المسببة للتلوث وترحيله من المنطقة. وأشار السكرتير الإعلامي للجنة

السداسية المهندس وائل حسن «بأن الجماهير إحتشدت منذ الثانية والنصف صباحاً تلبية لنداء إستغاثة الفريق المكلف بالمراقبة وتمكنت من طرد كتائب الأمن والفريق الفني الذي حاول توصيل الكهرباء للمصنع ليلاً، رغم التزامهم أمام القاضي ومدير الوحدة الادارية في عبري نهار أمس بالتوقف عن توصيل الكهرباء. وأضاف وائل «بان الجماهير خلعت جميع اعمدة الكهرباء التي نصبها الشركة وعددها (5)، وأنهم يعتصمون في خيمة الصمود حتى اغلاق المصنع.»



واشنطن تحذر رعاياها من السفر إلى السودان بسبب (مخاطر إرهابية)

إذن الحكومة السودانية، قد يتعرضون للاعتقال بواسطة جهاز الأمن. وأشار التحذير "إن المجموعات الإرهابية ناشطة في السودان. وصرحت عن نيتها إلحاق الأذى بالغربيين والمصالح الغربية. وأنها ستنفذ تهديداتها عبر العمليات الانتحارية والتفجيرات والاعتقالات والخطف والنهب المسلح والهجوم على المنازل واختطاف السيارات. وهذه الأخيرة تحدث في أي مكان في السودان لكن تتزايد بشكل خاص في إقليم دارفور".

المسلح». وطلبت السفارة موظفيها في الخرطوم استخدام السيارات المصفحة لكل السفريات ومنع السفر خارج الخرطوم دون إذن مسبق واحتياطات أمنية إضافية. وطلب التحذير توخي الحيلة، خاصة في أماكن التجمعات العامة وأي مواقع يرتادها الأجانب، ودعاهم لمعرفة الأخبار من المصادر الموثوقة للتعرف على الوضع الأمني المحلي، واتباع تعليمات السلطات المحلية. محذراً الذين يذهبون إلى المناطق عالية التوتر دون

الخرطوم 30 مارس 2017 حذرت وزارة الخارجية الأمريكية مواطنيها من السفر إلى السودان، بسبب ما قالت إنه «مخاطر إرهابية» وحددت ثلاث مناطق يعيها قالت إن مستوى التوتر يرتفع فيها. وأفاد التحذير أنه «يجب على مواطني الولايات المتحدة تجنب السفر إلى إقليم دارفور وولايتي النيل الأزرق، وجنوب كردفان، وأخذ الحيلة والحذر قبل التخطيط للسفر للمناطق الأخرى في السودان نتيجة لمخاطر الإرهاب والنزاع

مسلحون يطلقون سراح تاجر بالفاشر بعد إختطافه لخمسة أيام



الفاشر 27 مارس 2017 تمكن رجل الأعمال إبراهيم عبد الله عثمان من العودة لذويه في الفاشر بشمال دارفور بعد إطلاق سراحه من قبل مسلحين إختطفوه الخميس الماضي من أمام منزله بالفاشر. وتعود الحادثة إلى أن مسلحين على متن سيارة لاندكروزر يوم الخميس الماضي إختطفوا إبراهيم، صاحب بقالة «ود البكري» بالسوق الكبير، من أمام منزله بحي القاضي، وسط المدينة مع سيارته ماركة «كلك» تحت تهديد السلاح وفروا به الى جهة غير معلومة. وأفاد أحد أشقاء التاجر أن أخاه تم إطلاق سراحه الأحد لكن سيارته الصالون ما زال مصيرها مجهولاً. وأضاف أن السلطات بدأت في التحري للوصول للجناة. ولم يوضح شقيق المختطف ما إذا كان تم إطلاق سراحه بغدية مالية أم لا.

العفو الدولية: الحكومة السودانية تتهم الحقوقيين بأنهم جواسيس لإسكاتهم

واعتقل جهاز الأمن والمخابرات في 7 ديسمبر الماضي الدكتور مضوي ابراهيم «59 عاماً»، أستاذ الهندسة الميكانيكية بجامعة الخرطوم والحائز في العام 2005 على جائزة منظمة «فرونت لاين ديفنדרز» بإيرلندا . المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وقالت المنظمة "نحن بحاجة إلى المدافعين المستقلين لفضح الانتهاكات مثل الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء معاملة المعتقلين من قبل جهاز الأمن والمخابرات. هؤلاء المدافعون، بفضحهم انتهاكات حقوق الإنسان، يضمنون ألا يظل ضحاياها يعانون في صمت. وأكدت العفو الدولية إن السودان عليه التزامات بموجب القانون الدولي باحترام وحماية وتفعيل حقوق الإنسان. وإن الحكومة ملزمة بوقف انتهاكات حقوق الإنسان وينبغي على الحكومة أن ترى دور المدافعين عن حقوق الإنسان مكماً لدورها، بدلاً من أن تجرم أنشطتهم. وطالبت بالإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع المعتقلين حالياً بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليهم.

مالية وبالسجن سنة واحدة. ولكن أطلق سراحهم بعد انقضاء تسعة أشهر من مدة السجن ودفع غرامات باهظة. وما هي الجرائم التي أدينوا بارتكابها؟ لقد أدين خلف الله ومدحت بنشر معلومات كاذبة وأدين مصطفى بتهمة التجسس. " مركز تراكس " هو مركز يعمل على توفير التدريب في مواضيع تشمل حقوق الإنسان وتكنولوجيا المعلومات للمجتمع المدني في السودان، فيما تعمل منظمة الزرقاء في تنمية المجتمعات الريفية وحقوق الإنسان. وأشارت العفو الدولية إلى اعتقال مضوي ابراهيم تعسفاً لأكثر من ثلاثة أشهر، كما إعتقل سائقه آدم الشيخ، ومحاسبته نورا عثمان وحافظ الدومة وهو أحد النازحين داخلياً في دارفور. وقالت المنظمة تعرض حافظ الدومة لتعذيب شمل الصعق بالكهرباء والضرب، وأجبر على تسجيل إقرارات. ولفنت إلى أنه لم يتم إخبار أي من هؤلاء المدافعين عن لماذا ألقى القبض عليهم، وظلوا معتقلين دون تهمة، كما منعت الحكومة السودانية المدافعين عن حقوق الإنسان من حضور المحافل الدولية.

الخرطوم 22 مارس 2017 قالت منظمة العفو الدولية إن الحكومة السودانية تصور المدافعين عن حقوق الإنسان بأنهم "جواسيس" أو عملاء لحكومات أجنبية، بهدف إسكاتهم. وأضافت: "عندما تلقي القبض عليهم، فإنها توجه إليهم عادة اتهامات بتقويض النظام الدستوري، وإثارة الحرب ضد الدولة، أو التجسس. وهذه التهم تصل عقوبة كل منها إلى الإعدام أو السجن مدى الحياة. وأوضحت أن الهدف من هذا العداء تجاه المدافعين إسكات أولئك الذين يتحدثون علناً ضد الانتهاكات. والحكومة بهذه الطريقة، تجرم العمل في مجال حقوق الإنسان." وأشارت إلى الإفراج عن ثلاثة من السودانيين المدافعين عن حقوق الإنسان من السجن في 6 مارس 2017، بعد أن دفع كل منهم غرامة قدرها 50 ألف جنيه سوداني (حوالي 7700 دولار أمريكي). وكان خلف الله العفيف مختار مدير تراكس، ومدحت عفيف الدين حمدان المدرب بمركز تراكس ومصطفى آدم مدير منظمة الزرقاء، قد حكم عليهم بغرامة



مبادرة «نساء سودانيات ضد العنف» تعرب عن قلقها من تزايد حالات زواج الطفلات

11 مارس 2017

أعربت مبادرة نساء سودانيات ضد العنف عن قلقها في تزايد حالات زواج القاصرات بالسودان، في إشارة إلى زواج طفلة في الحادي عشر من عمرها بإحدى ولايات السودان في شهر فبراير الماضي.

ودعت المبادرة المجتمع السوداني للتخلي عن انتهاك حقوق الأطفال قصداً. وتنتشر ظاهرة زواج القاصرات في السودان بكثرة في ظل تفشي الجهل والفقر وإجازة القانون تزويج الفتاة عند بلوغها السنة الـ10 من عمرها.

ورغم الجهود الحديثة للمنظمات الإنسانية والحقوقية، فإن هذا القانون أعطى الضوء الأخضر لهذه الممارسات، التي يسقط ضحيتها بنات السودان الواحدة تلو الأخرى.

وطالب البيان الأسر أن تحرص على سلامة بناتها وعدم الضغط عليهن وإجبارهن على الزواج بدوافع الظروف الاقتصادية والعادات الضارة.

وشدد البيان على معاقبة كل من يرتكب مثل تلك الجريمة، وناشد المنظمات والمبادرات الفاعلة في مجال حماية المرأة والطفولة برفع توعية المجتمع في الولايات والريف بخطورة زواج الطفلات لحمايتهن من العنف والاستغلال والإيذاء.



إختطاف رجل أعمال من قبل مليشيات بنيالا

سراهم. وخلال الشهور الماضية أختطف مسلحون سبعة رجال أعمال من مدينة نيالا. تم إطلاق سراح ثلاثة منهم فقط بحسب احصائيات رسمية كشفها رئيس دائرة نيالا شمال بالبرلمان عمر سليمان في تصريحات صحفية. وتشهد المدينة تردي أمني وتنتشر عصابات القتل والاختطاف داخل الأسواق طوال السنوات الماضية. وتعتبر نيالا ثاني أكبر المدن السودانية بعد العاصمة الخرطوم. وتضم نيالا قاعدة كبرى للقوات العسكرية والأمنية فضلاً عن بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في دارفور (يوناميد) التي يبلغ قوامها 26 ألف جندي دولي.

أمام مسجد حي السينما عقب خروجه من صلاة المغرب. وبحسب مصادر موثوقة أنه تم اقتياده الي جهة مجهولة. تلقت الشرطة بلاغاً حول الواقعة فقامت بتعقب الجناة ومطاردتهم. وأفاد شاهد "أن 4 مسلحين يستقلون سيارة دفع رباعي إعتزوا طريق المختطف وهددوه بقوة السلاح وأجبروه على الصعود إلى سيارة المختطفين وفروا به. وذكر نشطاء من المدينة بأن المسلحين ينتمون إلى مليشيات حرس الحدود المقربة من الحكومة. غالباً ما تستهدف هذه المليشيات الأغنياء من التجار، على أساس الهوية العرقية. ويطلبون من ذويهم دفع فدية مالية مقابل إطلاق



نيالا- يناير 2017
أختطف مسلحون يستقلون عربية لاندكروز بمدينة نيالا الدكتور أبو عبيدة محمود طاهر مدير توكيلات المدينة الطبية ورئيس نادى حي الوادي نيالا، من



kace
s u d a n
Kampala Office

E-mail: kacesudan@gmail.com
www.kacesudan.org

Design by: Rami Salah